

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٥٨

الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	أيرلندا	السيد ماك سويني
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد بواتنغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي
لوسط أفريقيا (S/2022/436)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-37531 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

(تكلمت بالإنكليزية)

الحميدة، وأسهم ي تعزيز قدرة المنطقة على منع نشوب الصراعات وحلها. وقدم الدعم من حيث تنسيق واتساق أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى استعادة السلام والأمن في وسط أفريقيا. وأود أن أشكر السيد فال على خدمته وعلى تفانيه الشخصي من أجل السلام.

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب

الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2022/436)

تستعد عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية لعمليات انتخابية حاسمة. وبالنسبة للسنة الحالية، من المتوقع إجراء انتخابات تشريعية ومحلية في جمهورية الكونغو في تموز/يوليه؛ وإجراء الانتخابات العامة في أنغولا في آب/أغسطس؛ وإجراء الانتخابات التشريعية والإقليمية والمحلية في سان تومي وبرينسيبي في أيلول/سبتمبر؛ وإجراء الانتخابات التشريعية في غينيا الاستوائية، مع تحديد موعد لها لاحقاً. في عام ٢٠٢٣. من المتوقع إجراء انتخابات رئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وغينيا الاستوائية. ومن المتوقع أيضاً أن تجري تشاد انتخابات عامة في نهاية عملياتها الانتقالية.

لقد كانت الأمم المتحدة واضحة في رسالتها ومفادها أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يعملوا على تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وسلمية تماشيًا مع المبادئ الديمقراطية. وسيمارس مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وسائر المكاتب المتواجدة في المنطقة، المساعي الحميدة حيثما اقتضى الأمر لتشجيع الحوار السياسي الشامل والهادف في البلدان التي تستعد للانتخابات. وسيشجع المكتب أيضاً الحكومات على توسيع الحيز الديمقراطي وزيادة المكاسب الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق مشاركة النساء والشباب في الانتخابات، سواء أكانوا مرشحين أو ناخبين.

لا تزال بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات سياسية وأمنية. وفي بعض الحالات، يمكن لهذه التحديات، إذا لم يُتصدَّ لها، أن تخاطر بالتأثير على البلدان المجاورة والمنطقة دون الإقليمية. وتشمل التحديات التي لا تزال قائمة في الكاميرون الصراع في منطقتيها الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، والأزمة الناجمة عن الجماعات المنشقة عن بوكو حرام في أقصى الشمال، وتدفق اللاجئين

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ وسعادة السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والسيدة جين - دانييل نيكول نلاتي، نائبة رئيس ائتلاف منظمات المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى من أجل صون السلام، ومنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وتحويلها.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/436، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لاطلاع مجلس الأمن اليوم على الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

بدأي ذي بدء، أود أن أشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، السيد فرانسوا لونسيني فال، الذي انتهت ولايته في الأسبوع الماضي. لقد أسهم السيد فال، طيلة ولايته في السنوات الخمس والنصف الماضية في توسيع نطاق أنشطة المكتب من خلال مساعيه

الإصلاح المؤسسي. ويعمل المكتب أيضا من أجل تعزيز "ائتلاف منظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا من أجل صون السلام، ومنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وتحولها".

ونتطلع إلى الاستماع إلى السفير جيلبرتو دا ببيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسيدة جين - دانييل نيكول نلاتي، نائبة رئيس ائتلاف منظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا، في جلسة هذا الصباح. وقد رحبت بمشاركة السفير دا ببيدادي فيريسيمو في اجتماع رؤساء هيئات الأمم المتحدة المتواجدة في وسط أفريقيا في وقت سابق من هذا العام. وسواصل المكتب تعبئة وتنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبناء قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

لا تزال منطقة وسط أفريقيا تواجه تحديات أمنية مستمرة، والتي يمكن التصدي لها على أفضل وجه من خلال التعاون الإقليمي. وفي الأسبوع الماضي، قدمت إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.9051) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زال يساورني القلق إزاء نشاط جميع الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما الهجمات الشنيعة ضد المدنيين التي تشنها "القوات الديمقراطية المتحالفة" و "تحالف الديمقراطيين الكونغوليين" والهجمات التي تشنها "حركة ٢٣ مارس" ضد قوات الأمن الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤدي تلك الهجمات إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، وتضر بالعلاقات الثنائية على مختلف المستويات وتسهم في انتشار خطاب الكراهية. وفي هذا الصدد، رحبنا بدور الوساطة الذي قام به الرئيس الأنغولي جواو لورنسو في الوقت المناسب.

وأكرر دعوة الأمين العام جميع الجماعات المسلحة إلى نزع سلاحها والانضمام إلى العملية السياسية لاجتماع نيروبي. كما أشجع جميع بلدان المنطقة على اتخاذ خطوات تقضي إلى تحقيق السلام والحفاظ على الحوار بغية تجنب أي تصعيد آخر للتوترات.

لا تزال منطقة وسط أفريقيا واحدة من أكثر مناطق العالم تضررا من تغير المناخ، الذي لا يزال يضاعف من تحديات السلام والأمن

الفارين من الصراع الدائر في جارتها إلى الشرق، جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال زيارتي إلى الكامبيرون في آذار/مارس مع الممثل الخاص السابق فال، شاركت في تبادلات مثمرة مع السلطات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن في البلد. كذلك فإن الحالة في الشمال الغربي والجنوب الغربي تبعث على القلق بشكل خاص، حيث العنف مستمر هناك. وسيكون في غاية الأهمية أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه للجهود الوطنية الرامية إلى حل الصراع سلميا، تماشيا مع استنتاجات الحوار الوطني الرئيسي والمعايير الدولية.

أما في تشاد، وعلى الرغم من التأخير في الجدول الزمني، فلا يزال الانتقال السياسي على مساره. بيد أن أهم التحديات لا تزال ماثلة أمامنا. ويحدونا الأمل في أن يؤدي حوار الدوحة السابق مع المعارضة المسلحة إلى إبرام اتفاق سلام شامل، بما في ذلك عملية قابلة للتطبيق لنزع سلاح الجماعات المسلحة التشادية الموجودة في البلدان المجاورة، ولا سيما في ليبيا، وتسريحها وإعادة إدماجها. وأود أن أشدد هنا على أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تماشيا مع المعايير الدولية، ستيسر تعبئة دعم المجتمع الدولي. والأمم المتحدة مستعدة لدعم عقد مؤتمر للمانحين للمساعدة في تعبئة التمويل لتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، عندما تكتسب عملية الحوار الوطني مزيدا من الزخم.

وفي غضون ذلك، يساورني القلق إزاء أعمال العنف الأخيرة بين مجموعات من العاملين في تعدين الذهب بصورة غير قانونية، والذين يُزعم أن بعضهم ينتمون لبلدان مجاورة، في منطقة بشمال غرب تشاد بالقرب من الحدود مع ليبيا. وأسفرت تلك الاشتباكات عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٠ شخص وإصابة الكثيرين غيرهم، فضلا عن التسبب في نزوح عدد كبير من الأشخاص. وبالتنسيق مع السلطات الانتقالية، سنستكشف خيارات الدعم الإنساني، ولكننا سنظل مدركين أيضا لضرورة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في تلك المنطقة.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دعمه للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جهودها الرامية إلى تنفيذ

العنيف وتقديم الدعم التقني لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويدعو المكتبان معا إلى زيادة أوجه التآزر بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والاستراتيجية الإقليمية لحوض بحيرة تشاد.

وفي خليج غينيا، انخفضت حوادث القرصنة نتيجة للجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها السلطات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الأمن البحري يشكل تحديا رئيسيا، وسيكون من المهم للغاية زيادة تكثيف المبادرات الرامية إلى معالجة هذه المسألة في المستقبل. ولذلك، أرحب باتخاذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) المؤرخ ٣١ أيار/مايو. وعملا بهذا القرار، سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم تقارير عن جهود الدول والمنظمات دون الإقليمية الرامية إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، فضلا عن تقديم الدعم لها.

وكانت تلك التحديات الأمنية من بين التحديات التي نوقشت على المستوى الوزاري في الاجتماع الثالث والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عُقد في الأسبوع الماضي. وتبادل الوزراء ورؤساء الوفود الآراء بشأن الحالة في تشاد واعتمدوا إعلان ياوندي، مجددين دعمهم للعملية الانتقالية في ذلك البلد.

وناقشوا أيضا الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى واعتمدوا إعلانا ثانيا أكدوا فيه من جديد دعمهم لجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتعمير. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة إعلانا ثالثا بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة وأعادت تأكيد أهمية اللجنة في تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.

وأود أن أشكر حكومة الكاميرون على استضافة الاجتماع والاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء تلك اللجنة المهمة، التي ظلت على مر السنين محفلا للتعاون بين الدول الأعضاء في المنطقة. وفي إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، اتفقت بلدان المنطقة على آليات هامة، مثل

في المنطقة دون الإقليمية، كما يتضح من اشتداد الاشتباكات بين المزارعين الرعاة في تشاد وبين مجتمعات المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة في الكاميرون.

ويعكف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي، بإعداد تقرير عن الأثر السلبي لتغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا، استنادا إلى بحوث وزيارات ميدانية استغرقت عدة شهور، فضلا عن مشاورات أجريت مع شركاء في الأمم المتحدة وشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وسيتضمن التقرير توصيات إلى أصحاب المصلحة الإقليميين بشأن كيفية تحسين الوقاية من المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ وتخفيف حدتها وإدارتها، تحت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وفي حوض بحيرة تشاد، لا تزال الجماعات المنتسبة لبوكو حرام والمنشقة عنها، بما في ذلك ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، تستهدف السكان المدنيين. وتقيد التقارير بأن العمليات الجوية والبرية المكثفة التي تقوم بها القوات العسكرية النيجيرية والإقليمية قد أسفرت عن مقتل مئات المقاتلين الإرهابيين.

وفي الوقت نفسه، استسلم الآلاف من المنتسبين السابقين إلى الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والجماعات المنشقة عنها للسلطات في نيجيريا والكاميرون، حيث يخضعون لعملية فرز. ويواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا العمل مع حكومات المنطقة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لدعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

كما واصل المكتب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أنشطة الدعوة على مستوى رفيع لدى الدول الأعضاء في حوض بحيرة تشاد لزيادة الاتساق في جهودها للتصدي للتطرف

السيد دا بيدادي فيريسيمو (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالاعتذار عن بعض الصعوبات الفنية. ولحسن الحظ، وبفضل تعاوننا الجيد مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تمكنت من الانتقال إلى مقر المكتب هنا في ليبيرفيل.

إنه لشرف ومسؤولية كبيرة أن أخطب مجلس الأمن لتحديد معالم رؤية عامة للحالة الأمنية والسياسية الراهنة في منطقة وسط أفريقيا من منظور منظمتنا الإقليمية. أود أولاً أن أشكر مجلس الأمن على دعوته لي لمخاطبة هذه الجلسة وأن أتقدم إليكم بخالص التهنة، السيد الرئيس، الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، على توليكم رئاسة المجلس. إن رئاسة المجلس لا تنطوي على مكانة فريدة فحسب، بل تحمل في طياتها قدراً كبيراً من المسؤولية، بفضل دور المجلس في صون السلم والأمن الجماعيين. وأتمنى لكم كل النجاح في إنجاز مهمتكم الرفيعة والنبيلة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، بمن فيهم إحدى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلاً عن كبار المسؤولين في الأمانة العامة الذين يمنحونا شرف الاستماع إلينا اليوم.

بصفتي رئيساً للجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الهيئة التي انبثقت عن الإصلاح المؤسسي لمنظمتنا الإقليمية بعد دخول المعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيز النفاذ، يسعدني أن أرى مجلس الأمن مهتماً بتحليلاتنا وأفكارنا ووجهات نظرنا بشأن قضايا الحكم السياسي والسلام والأمن والاستقرار، ليس فقط داخل الدول الأعضاء في منظمتنا، بل أيضاً في علاقاتها مع بعضها البعض. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد استعداد اللجنة للتعاون مع مجلس الأمن انطلاقاً من روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن الحالة السياسية والأمنية في منطقتنا في وسط أفريقيا مستقرة عموماً، فمن الصحيح أيضاً أن المنطقة لا تزال تواجه تهديدات عديدة للسلام والأمن والاستقرار. والعناصر في التطورات الإيجابية التي نشهدها هي أساساً ما يلي.

أولاً، طرأ تحسن في الحالة الأمنية على حدود رواندا مع أوغندا وبوروندي والعلاقات الدبلوماسية بينهما وبين رواندا.

مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا واتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية كينشاسا، والاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا العمل مع الدول الأعضاء في اللجنة لكفالة التكامل بين عمل اللجنة وعمل لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

لا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمثل أولوية رئيسية للمنطقة دون الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يواصل دعم إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية استناداً إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع أنحاء المنطقة. وفي أنغولا وتشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو، تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم لبناء القدرات وإجراء المشاورات والمبادرات العامة للمجتمع المدني التي تركز على مشاركة المرأة في الوساطة وبناء السلام والحوار السياسي والانتخابات.

وفي حالة تشاد، تقدم الأمم المتحدة الدعم للعملية الانتقالية. وأدى التعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً إلى إجراء حوار مع صندوق بناء السلام بشأن فرص تمويل برنامج إقليمي متعدد السنوات من شأنه أن يساعد في تفعيل وتعزيز تنفيذ تلك الخطة.

إن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يواصل البرهنة على فائدة المكاتب الإقليمية بوصفها آلية رئيسية للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. ونتطلع إلى استمرار دعم المكتب للمنطقة دون الإقليمية في التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجهها في ظل وجود ممثل خاص جديد للأمين العام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد دا بيدادي فيريسيمو.

وترحب لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بنظر مجلس الأمن في الحالة في ٣ حزيران/يونيه وبأنه أدان جميع الجماعات المسلحة الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وناشدها المشاركة في الحوار الذي يقوده فخامة الرئيس أوهورو كينياتا في إطار عملية نيروبي. وأود أن أشدد على أن عددا من المبادرات جارية في وسط أفريقيا بهدف الحد من التوترات وتشجيع كلتا الدولتين على الدخول في محادثات لإيجاد حل دائم لآفة الجماعات المسلحة على الحدود المشتركة لكل منهما.

وقد عدت للتو من لواندا، حيث ناقشت الحالة مع فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وجاء ذلك في أعقاب الاجتماع الذي عقدته في كينشاسا في الأسبوع الماضي مع فخامة السيد فيليكس - أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالإضافة إلى التهديد الأمني الذي ذكرته للتو، يتمثل أحد التهديدات العديدة الأخرى في التعبئة المستمرة للجماعات المسلحة المتمردة الأخرى والقوى الهدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدت أعمالها إلى نزوح جماعي للسكان وإلحاق أضرار بالبنية التحتية التي كانت ضعيفة بالفعل وإلى نمو اقتصاد الحرب، الذي يحول دون حدوث تنمية حقيقية. وأدت العواقب المزعزعة للاستقرار الناجمة عن أعمال تلك الجماعات المسلحة إلى قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعلان حالة الحصار في المنطقة واتخاذ إجراءات مشتركة مع القوات المسلحة الأوغندية في محاولة لقمع القدرة التخريبية لتلك الجماعات المسلحة.

وينبغي التأكيد على أن تلك الجماعات المسلحة ما زالت نشطة في أماكن أخرى من منطقتنا، ولا سيما في جزء من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ترتكب انتهاكات ضد المدنيين على الرغم من توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعلان فخامة السيد فوستان أرشانغ تواديرا عن وقف لإطلاق

ثانيا، تعززت تدابير بناء الثقة بين غابون والكاميرون. وقد انعكس ذلك التقدم في انعقاد أول اجتماع للجنة المشتركة الدائمة المعنية بالأمن عبر الحدود بين البلدين، وعقد الدورة الثانية للجنة مخصصة للحدود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو في ياوندي.

كما أن الالتزام بكفالة الأمن على الحدود المشتركة بين أنغولا وجمهورية الكونغو جمع بين سلطاتهما في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو في بوانت نوار بالكونغو، لعقد اجتماع فني خامس بشأن التحقق من حدودهما البحرية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه لم تقع حوادث كبيرة على الحدود بين غالبية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وما من شك في أن هذه التطورات تبرهن على توفر الإرادة لمنع نشوب النزاعات وإدارة المسائل التي قد تنشأ على الحدود المشتركة إدارة مسؤولة وحاسمة. بيد أنها تجسد أيضا الجهود التي تبذلها شعوب وسط أفريقيا لتعزيز الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، لا يُنظر فيه إلى الحدود بعد الآن باعتبارها خطوطا فاصلة ولكن بدلاً من ذلك على أنها جسور توحد الشعوب والجماعات العرقية والثقافات التي أجبرها الاستعمار على الانفصال.

ولا ينفي ذلك البيان بأي حال من الأحوال الأحداث الأخيرة، التي تمثل أحد أكبر التهديدات للأمن الإقليمي في وسط أفريقيا على طول الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة عن استنكارها وأسفها العميق لتدهور الحالة الأمنية على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الذي أعقب الهجمات التي شنتها حركة ٢٣ مارس - وهي حركة تمرد هُزمت في عام ٢٠١٣ - على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدت تلك الهجمات إلى موجات نزوح جديدة للسكان وزادت من حدة التوترات الدبلوماسية بين هاتين الدولتين العضوين في جماعتنا. ويتبادل البلدان الاتهامات بأن لهما صلات بالجماعات المتمردة التي تشكل تهديدا لأنهما وبأنهما تقدمان الدعم لها.

بأنها في المقام الأول عرض من الأعراض - فالقرصنة تخفي وراءها عدة مسائل.

ولعلم المجلس، ستتظم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على هامش مؤتمر القمة المقبل لرؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في كينشاسا في تموز/يوليه، مؤتمرا بحريا بشأن موضوع "البحر والأمن والتنمية". وسجري خلال المؤتمر تناول مسألة مكافحة القرصنة في أعالي البحار وفي المناطق البحرية الأخرى في المنطقة، فضلا عن مسألة إدارة المناطق البحرية في المنطقة وتطوير الاقتصاد الأزرق، ومناقشتها على نطاق واسع.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن البشري وصلاته بسلام الدول وأمنها واستقرارها، حدثت بعض التطورات المشجعة. وأود أن أذكر بضع نقاط بارزة فيما يتعلق بالحوكمة السياسية الداخلية.

لقد وقع جميع أعضاء منطقتنا باستثناء عضو واحد على بروتوكول الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتستعد المنطقة لوضع برنامج يركز على تعميق الحوكمة الديمقراطية من خلال تعزيز التزام الدول الأعضاء. وعلى الرغم من القيود والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، فقد احترمت دول المنطقة مواعيد الانتخابات المحددة في عام ٢٠٢١، وجماعتنا مستعدة لمراقبة الانتخابات. تلك دلالة واضحة على الملكية الجماعية لقيمنا المشتركة وترسيخ للديمقراطية في المنطقة. ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا، وسيتم تعزيزه من خلال العمليات الانتخابية المخطط القيام بها هذا العام وفي عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. ومن المقرر إجراء الانتخابات في أنغولا، والكونغو، وسان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٢٢، وأيضا في غابون، وغينيا الاستوائية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢٣. والكونغو تستعد لذلك بالفعل. وقد بدأت اللجنة القيام ببعثات إلى البلدان التي تجري انتخابات في عام ٢٠٢٢ لضمان سير العمليات سيرا حسنا.

فيما يتعلق بتلك العمليات الانتخابية، ينبغي أن نرحب حقا ببعض المبادرات، ولا سيما استكمال السجل الانتخابي في أنغولا قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في آب/أغسطس. ومن التطورات

النار من جانب واحد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ وعقد حوار وسط أفريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ آذار/مارس من هذا العام. ويتواجد المتمردون أيضا في الكاميرون، حيث يعملون تحت غطاء مطالب انفصالية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

في منطقتنا، وسط أفريقيا، لم يعد الإرهاب مقتصرًا على منطقة الساحل والصحراء. وتُظهر أعمال فصليين متنافسين من بوكو حرام واتساع نطاق أنشطة الجماعات الإرهابية، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة ومدينة التوحيد والمجاهدين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن منطقتنا متضررة بشدة من الإرهاب. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنع هذه الجماعات من ترسيخ أقدامها في بلدان المنطقة.

فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، يجب الاعتراف بأننا عززنا الوعي بضرورة بناء سيادة القانون في المنطقة. وتتص دساتير جميع دول المنطقة على أنها عنصر محوري من عناصر الحوكمة الديمقراطية وقد أصبحت المؤسسات التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها جزءا من المشهد المؤسسي لبلدان المنطقة الآن. بيد أن ذلك التطور لم يضع حدا لانتهاكات حقوق الإنسان. وأشد انتهاكات حقوق الإنسان هي تلك التي ترتكبها الجماعات المسلحة، والتي غالبا ما تكون مذنبية بارتكاب انتهاكات خارج نطاق القضاء.

كما عاد العنف القبلي إلى الظهور في منطقتنا. ولا تزال الأزمات الإنسانية والترحال الرعوي لأغراض إجرامية قائمين، مما يدل على التواطؤ المتزايد باستمرار بين مجتمعات الترحال الرعوي والشبكات الإجرامية في ثلاثة بلدان على الأقل في المنطقة - تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال القرصنة، التي كانت موضوع جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9050) عُقدت في ٣١ أيار/مايو بمبادرة من غانا والنرويج، تشكل تهديدا في منطقتنا، ولا سيما في خليج غينيا، حيث لم يُسجل انخفاض كبير في عدد الحوادث. وعلى الرغم من أن القرصنة قد تكون سببا لانعدام الأمن في البحر، فإنه يجب الاعتراف

التي يقوم بها جزء من الطبقة السياسية في أفريقيا الوسطى إلى تفاقم التوترات السياسية في البلد. وفي بلد مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث السلام هش فيها، ينبغي مراقبة الاستقطاب الناجم عن هذه المناقشة بصورة وثيقة.

هذه هي الرسالة التي شعرت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من خلالي، بأن عليها أن تبرزها في مجلس الأمن بشأن الحالة الأمنية والسياسية الراهنة في منطقة وسط أفريقيا. ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن تلك التحديات تقع على عاتق المنطقة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولكنها في الوقت نفسه مسؤوليات تتجاوزها. إن هذه التحديات التي تؤثر على دول وسط أفريقيا والمنطقة الإقليمية، بطريقة أو بأخرى، تؤثر أيضا على الأمن الجماعي الذي تقع مسؤولية صونه على عاتق مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمد في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥.

في الختام، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن استعداد لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للتعاون بحسن نية، ومسؤولية، وإنتاجية، وفعالية مع مجلس الأمن، انطلاقا من روح الفصل الثامن من الميثاق، لضمان صون الأمن والسلام، وهما شرطان أساسيان لحماية الكرامة الإنسانية وتنمية الشعوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نلاتي.

السيدة نلاتي (تكلمت بالفرنسية): باسم اللجنة التوجيهية لائتلاف منظمات المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى من أجل صون السلام، ومنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وتحويلها، يشرفني أن أقدم إحاطة للمجلس بشأن السياق الإقليمي وحالة حقوق الإنسان والحالة فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

في البداية، ولأن هذه هي المرة الأولى التي تشرف فيها منظمنا بمخاطبة أعضاء المجلس، أود أن أقدم موجزا قصيرا لعمل الائتلاف.

الجديدة الرئيسية فتح باب التصويت أمام الأنغوليين الذين يعيشون في الخارج بإدراج أسماؤهم في القائمة الانتخابية. ومن الأمور المشجعة أيضا عقد مشاورات سياسية في أواندو، بالكونغو، في آذار/مارس، بهدف بناء توافق في الآراء حول تعزيز الإدارة الانتخابية لانتخابات تموز/يوليه. ونرحب أيضا بنشر خريطة الطريق لإجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢٣ من جانب لجنتها الانتخابية الوطنية المستقلة.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالإدارة السياسية، تجدر الإشارة أيضا إلى عقد الحوار الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس الماضي وإنشاء فريق للاتصال والتسيق، يضم كبار المسؤولين من أوغندا، وبوروندي، وتنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وكينيا بدعم من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والمؤسسات الضامنة الثلاث، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، المكلف بوضع خطة عمل تتضمن تدابير لدعم العمليات العسكرية لتكون بمثابة وحدة تنفيذية مسؤولة عن تنفيذها.

بالإضافة إلى تلك الأحداث والأنشطة السياسية، التي قد تساعد على تخفيف حدة التوترات على الجبهة السياسية، لا يسع المرء إلا أن يركز على الأعمال الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى انعدام الثقة بين الأطراف السياسية الفاعلة، مما يؤدي إلى اندلاع الأزمات والصراعات. وفي ذلك الصدد، أود أن أنطرق إلى تأجيل الحوار الوطني التشادي الشامل إلى موعد لاحق، مما سيؤدي فعليا إلى إطالة أمد فترة الانتقال السياسي. ومن المرجح أيضا أن تتأخر العمليات الانتخابية المقررة، أي الاستفتاء الدستوري، والانتخابات الرئاسية، والتشريعية، والمحلية. وعلى الرغم من أن علينا ألا نستسلم لإغراء اعتماد التواريخ أو التقليل من أهميتها، يجب تهيئة الظروف لمشاركة كل الجماعات السياسية في إعادة بناء الدولة في جمهورية تشاد.

ثمة شاغل آخر يتمثل في بدء المناقشات في أوساط الطبقة السياسية بشأن تعديل الدستور، ولا سيما المادة ٣٥ والمتعلقة بعدد فترات الرئاسة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تؤدي هذه الخطوة

ولا سيما بوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. وفي بعض الحالات، تؤدي تلك النزاعات إلى مشاكل مع البلدان المجاورة المتهمه بتأجيج التوترات، كما هو الحال بالنسبة للنزاع بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى حالات النزاع، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تفاقم مواطن الضعف والهشاشة لدى شعوب وسط أفريقيا، حيث لم يساعد انخفاض مستوى مشاركة المجتمع المدني واستبعاده من برامج إدارة الأزمات الصحية على منع انتشار الجائحة.

غير أن المنظمات الدولية تعترف الآن بالمجتمع المدني بوصفه عاملاً مهماً في تعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان والوعي بالعنف الجنساني وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويؤدي المجتمع المدني دوراً مهماً في الدعوة والرصد والتقييم بغية تهيئة بيئة مواتية لوضع سياسات أكثر فعالية وتحقيق نمو شامل منصف ومستدام.

وسأبقي ملاحظاتي بشأن حالة حقوق الإنسان موجزة إلى حد ما في ضوء بيان المتكلم السابق. ويساور الائتلاف قلق بالغ، في ظل البيئة الأمنية والصحية المتقلبة الحالية، إزاء حالة حقوق الإنسان في وسط أفريقيا. فوفقاً لدراسة أجريت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بنوع الجنس والتهديدات التي يتعرض لها الأمن في وسط أفريقيا، بتكليف من شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام بالتعاون مع الائتلاف، فإن بعض السكان في المنطقة دون الإقليمية إما يعانون أو في محنة شديدة، ومع ذلك يعلن قادة بلدانهم المختلفة رسمياً أن شاغلهم الرئيسي هو سعادة شعوبهم.

ويقوم التقرير العلاقة بين القادة والشعوب ويستخلص الاستنتاجات الرئيسية التالية. هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تحدث في بلدان المنطقة دون الإقليمية وعلى حدودها، والنساء هن الأكثر تضرراً منها. وقال المشاركون في الدراسة إن النساء يشكلن ٥٦ في المائة من الأشخاص الأكثر تضرراً من انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكنني أنؤكد ذلك. كما إن ذلك يؤكد المعلومات الواردة في التقارير القطرية عن حالة تنفيذ البلدان للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يعكس بوضوح أسباب

من نحن؟ لقد تأسست منظمنا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ولديها خمس شبكات ومنصات رئيسية في وسط أفريقيا، وهي شبكات ومنصات كانت موجودة منذ أكثر من ١٥ عاماً. ولكل منها ما لا يقل عن ٥٠٠ عضو ولأكبرها ما يقرب من ١٢٠٠ عضو، وقد حل إنشاء الائتلاف مشكلة الانقار إلى القيادة على الصعيد دون الإقليمي الذي قوض إمكانية التفاعلات ذات الصلة بين المجتمع المدني وهيئات صنع القرار في المنطقة وفي جميع أنحاء القارة.

وبالانتقال إلى الوضع الأمني فإن مشهد السلام والأمن في وسط أفريقيا، وفقاً لدراسة أجراها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، متنوع ومعقد على حد سواء. فهو يعكس التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتطورة باستمرار لمجتمعاته المختلفة، فضلاً عن العوامل العديدة التي تحدد طبيعة النزاعات ومسارها ونطاقها وشدتها ومدتها في جميع أنحاء القارة. وتشمل تلك العوامل أسباباً كامنة مثل التهديد الثلاثي المتمثل في الانقار إلى الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، الذي يوجب النزاع السياسي من خلال العنف الانتخابي، على سبيل المثال؛ والنزاعات بين المزارعين ومربي الماشية؛ والاستغلال غير المشروع أو غير المتكافئ للموارد التي يدعي السكان أحقيتهم فيها؛ والنزاعات ذات المساحات الدينية. وتتمثل عواقبها الرئيسية في النزاعات التي نشهد في جميع أنحاء وسط أفريقيا؛ وعدم الاستقرار في المنتديات الإقليمية، مع انخفاض مستويات التكامل والتعاون الإقليميين؛ وضعف مؤسسات الدولة، وفي بعض الأحيان الفساد المتجذر بعمق في جميع العادات والممارسات؛ واضطهاد الفقراء والمحرومين؛ وانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار اللذين يفاقهما أيضاً عدم الاستقرار داخل الدول، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة، خاصة على النساء والأقليات.

وستتناول كذلك محنة الشباب الذين يتقدمون بالمطالب وينظمون الاحتجاجات. وإذا رسمنا خريطة للنزاعات الأخيرة أو النزاعات القديمة التي عادت إلى الظهور، يمكننا أن نرى أنها تتركز في منطقة البحيرات الكبرى وحول بحيرة تشاد وخليج غينيا، مؤثرة على عدد من البلدان،

منظمات المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى من أجل صون السلام، ومنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وتحويلها من أن يصبح منظمة تمثيلية للمجتمع المدني في وسط أفريقيا، مع أمانة إقليمية، مجهزة منذ عام ٢٠٢٠ بمعدات مهمة - الحواسيب وجميع أنواع المعدات الأخرى - ومعدات متطورة، يجب أن أقول - لجمع البيانات، وكذلك لمكافحة مرض فيروس كورونا. وقد خدمنا ذلك بشكل جيد.

ولا بد لي من أن أوجز إجراءات المجتمع المدني، لأننا نشطون على أرض الواقع، كما قلت. يقوم المجتمع المدني بأنشطة ميدانية في مجال مراقبة الانتخابات؛ بناء قدرات الجمعيات الأصغر حجماً؛ وحماية الأشخاص الضعفاء والدفاع عن حقوق ضحايا العنف، بما في ذلك العنف المسلح، ولا سيما العنف الذي يشمل النساء والشباب؛ وإنشاء الوعي لدعم السلام على الحدود وفي مناطق النزاع؛ ودعم اللاجئين والمشردين داخليا من النزاعات - المشردون داخليا أو من البلدان المجاورة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والدعوة إلى حرية تنقل الأشخاص والبضائع في وسط أفريقيا، مما يؤثر قضية عنف خطيرة؛ ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ونشر رسائل الكراهية على الشبكات الاجتماعية، من خلال حملات التوعية وحلقات العمل التدريبية والإعلامية؛ وتدريب النساء والشباب على الأنشطة المدرة للدخل لتشجيع تنظيم المشاريع من أجل مكافحة العنف الاقتصادي، لأن ذلك منتشر على نطاق واسع؛ وتثقيف الشباب بشأن المواطنة من خلال الحلقات التثقيفية؛ وتوعية الشباب بالآثار الضارة للمخدرات والمواد المخدرة وجميع أشكال العنف في المدارس؛ والتوعية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، وهو ما قمنا به بدعم من مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية.

وبدأنا حملات بشأن الحيز المدني في أربعة بلدان، هي الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي من المعروف أنها مقيدة جدا من حيث الحيز المدني، حيث لا يمكن للمرء أن يعبر عن نفسه بحرية. ومع ذلك، بدأنا العمل مع السلطات وزيادة الوعي فيما بين منظمات المجتمع المدني وجعلها على اتصال مع السلطات. والبعض إيجابي بشأن ذلك، ونحن نواصل عملنا.

إصرار المرأة على أن تعتبر شريكة على قدم المساواة في أعمال صنع القرار فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. والحقوق الأكثر تعرضا للانتهاك هي الحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير، الأمر الذي يدل على أن شعوب المنطقة دون الإقليمية مهمة أكثر برؤية احتياجاتها الاستراتيجية تلبى أكثر من اهتمامها بتلبية احتياجاتها العملية ويبرهن على تطلعاتها إلى المزيد من الاهتمام واحترام كرامتها ورغبتها في تحقيق العدالة.

غير أننا نشئي على - ونهني - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي أصدرت، خلال الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دولها وحكوماتها التي عقدت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في نجامينا، بيانا ألزمت فيه الدول الأعضاء، من ناحية، باعتبار منظمات المجتمع المدني أصحاب مصلحة كاملي الأهلية في مجال السلام والأمن، ومن ناحية أخرى، أصدرت تعليمات إلى الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصياغة إطار تعاون رسمي مع منظمات المجتمع المدني وزيادة التدابير الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة.

وقد رحبنا ترحيبا حارا بجهود ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وشركائها، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إنشاء وتشغيل الائتلاف، فضلا عن بناء قدراته. ونرحب أيضا بالدعم الذي تقدمه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وشركائها، الذي بفضلهم تقوم بلدان المنطقة حاليا بتجهيز الجيل الثاني من خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وهناك تقدم ملموس، ينعكس في التغييرات التي نشهدها في القوانين الوطنية في بعض البلدان. ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل النشر والتنفيذ على أرض الواقع، التي يمكننا التغلب عليها.

ونرحب بالشراكة بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما قيادة الممثل الخاص للأمين العام، سعادة السيد فرانسوا لونسيني فال، التي مكنت ائتلاف

إشراك المجتمع المدني الإقليمي، ممثلاً في ائتلاف منظمات المجتمع المدني، في إنكاء الوعي والنشر فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ومبادئ الحكم الرشيد وشمول الجميع من أجل زيادة ملكية السكان وصانعي القرار؛ ودعم آلية عمل للإنذار المبكر التي تراعي الفوارق بين الجنسين بين الحكومات والمجتمع المدني من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة لتوطيد السلام وإحلال الأمن وتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بشكل عام ومنع نشوب النزاعات؛ وتعزيز قدرة ائتلاف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأعضاء فيه لجعلها أكثر فعالية ومهنية؛ وإنشاء منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين، افتراضية وحضورية، لتبادل أفضل الممارسات وتيسير الحوار والوساطة وحل النزاعات؛ وأخيراً، دعم ائتلاف منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا للإسهام بشكل أفضل في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ولا سيما من أجل التصدي لتحديات تقلص الحيز المدني الإقليمي وجميع أشكال العنف ضد المرأة والفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك العنف المسلح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة نلاتي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا

لي أن أبدأ بشكر جميع مقدمي الإحاطات لنا على إسهاماتهم القيمة هذا الصباح. وأرحب أيضاً بالمساهمة الخطية من لجنة بناء السلام، التي لها دور هام تؤديه في المنطقة. وأود أن أعرب عن تقدير المملكة المتحدة للممثل الخاص السابق فال على خدمته المتفانية على مدى السنوات الخمس الماضية.

وتواجه منطقة وسط أفريقيا اليوم تحديات سياسية واقتصادية وإنسانية وأمنية كبيرة. وأود أن أدلي بأربع نقاط رئيسية رداً على ما سمعناه حتى الآن.

أولاً، تتطلب الأزمة المستمرة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكامبيرون اهتماماً عاجلاً. فعلى مدى السنوات

ونشارك في الدعوة المستمرة. كما أن الإنذار المبكر والوساطة والتفاوض من بين مهارتنا وإجراءاتنا. والقائمة ليست كاملة بأي حال من الأحوال.

ونعتقد أن الحكومات، بالتعاون الصريح مع المجتمع المدني، ستجد حلولاً لمعظم المشاكل التي تنشأ عن العنف.

وبالانتقال إلى التحديات والتوقعات التي يواجهها ائتلاف منظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا والتحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا، بصفة عامة، وبالنسبة لائتلاف بصفة خاصة، فإنه على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال المجتمع المدني في وسط أفريقيا يواجه تحديات تمنعه من الاضطلاع بدوره على أكمل وجه. ومن الواضح أن هذه التحديات تشمل الانتقال إلى الموارد المالية، مما يؤدي إلى الافتقار إلى القدرة الإدارية، والاتصالات، وإبراز الجهود، وتوفير الخدمات. ولذلك، فإننا ممتنون اليوم لمجلس الأمن على دعوته لنا وعلى إتاحة هذا المنبر لنا. وتشمل التحديات الأخرى ضعف القدرات المؤسسية والافتقار إلى الكفاءة المهنية في الأنشطة المؤسسية؛ والبيئة غير المواتية لعمل منظمات المجتمع المدني وتمييزها بسبب الحيز المدني المغلق أو المقيّد، أو المكبوت جداً في بعض الأحيان؛ وعدم ثقة الحكومات في منظمات المجتمع المدني، التي كثيراً ما ينظر إليها على أنها منظمات معارضة؛ والافتقار إلى الشمولية، حيث إن منظمات المجتمع المدني لا تشارك إلا مشاركة ضئيلة، أو بالكاد أي مشاركة فيها، في المشاورات بشأن السياسات والمشاريع الإنمائية ورصدها وتقييمها.

إن توقعات ائتلاف منظمات المجتمع المدني بسيطة. وبغية تعزيز قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا والإسهام في الدينامية الجديدة التي نريد: جماعة اقتصادية لدول وسط أفريقيا تمثل الشعوب ولا تترك أحداً خلف الركب وتتعاون مع شركائها من أجل إعادة السلام إلى المنطقة دون الإقليمية؛ يسعى ائتلاف منظمات المجتمع المدني إلى الحصول على الدعم السياسي والمادي والمالي من الأمم المتحدة وشركائها لتيسير عمله، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة

الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة التحديات التي يشكها تغير المناخ.

أخيرا، تؤدي حرب روسيا غير القانونية وغير المبررة في أوكرانيا إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي في وسط أفريقيا وخارجها. وتدعو المملكة المتحدة روسيا إلى إنهاء العنف والسماح بالتصدير الآمن للقمح الأوكراني للمساعدة في معالجة أزمات الغذاء والطاقة في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

السيد بيانغ (غابون): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وكينيا وبلدي، غابون.

نشيد إشادة حارة بالسيد فرانسوا لونسيني فال، الذي أتم فترة ولايته بصفته الممثل الخاص للأمين العام. ونثني عليه لعمله الذي أنجزه خلال السنوات الخمس الماضية بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ونشكره على تفانيه والتزامه بالعمل مع جميع بلدان المنطقة والجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين لتعزيز التعاون بين بلدان وسط أفريقيا ومع الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام في المنطقة.

ونشكر مساعدة الأمين العامة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، السيدة مارثا بوبي، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتهما. ونرحب أيضا بالمشورة التي قدمتها لجنة بناء السلام بشأن هذه الجلسة.

(تكلم بالفرنسية)

سيركز بياننا على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة.

على الصعيد السياسي، ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها عدة دول في المنطقة دون الإقليمية للتحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. وتمثل تلك الانتخابات فرصة لمنطقة وسط أفريقيا لتعزيز

الخمسة الماضية، قدمت المملكة المتحدة ٢٥ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لدعم المتضررين بشدة من الأزمة. وتدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف إلى التمكن من الوصول الآمن إلى المدارس والمساعدة الإنسانية.

ثانيا، إن العمليات السياسية الشاملة والسلمية والموثوقة حاسمة الأهمية لبناء السلام واستدامته في المنطقة دون الإقليمية. ولمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وشركائه دور هام يؤديه في دعم تلك العمليات، ولكن الأمر متروك للدول الأعضاء للاستفادة من ذلك الدعم وإجراء انتخابات ديمقراطية وعمليات انتقالية شاملة.

وفي ذلك الصدد، تكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها لتشاد وهي تمر بمرحلة انتقالية إلى الحكم المدني والدستوري. وفي حين أن المشاورات السابقة للحوار بين السلطات الانتقالية والجماعات السياسية - العسكرية أمر جدير بالترحيب، فإنه ينبغي تحديد موعد في أقرب وقت ممكن لإجراء حوار وطني شامل من أجل إحراز تقدم في خريطة الطريق الانتقالية لتشاد.

ثالثا، أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء العنف المستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة التي يرتكبها مرتزقة مجموعة فاغنر. ولا يزال ذلك العنف يفاقم الحالة الإنسانية الحادة أصلا. وينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتسق أنشطة جميع الجهات الفاعلة الأمنية العاملة في البلد ويجب أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونرحب بالحوار الجمهوري بين أصحاب المصلحة الذي عقد في آذار/مارس ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في ذلك الصدد.

رابعا، ترحب المملكة المتحدة بتنفيذ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمشاريع تتعلق بالأمن المناخي في وسط أفريقيا. وتتطلب مواجهة التحديات التي يشكها نقص المياه والفيضانات والتهديدات التي تتعرض لها غابات حوض الكونغو بذل جهد مشترك للتعبيل بالتقدم. ومن الأهمية بمكان أن يستمر عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي بشأن الأمن المناخي في المنطقة وأن يدعم مجلس الأمن

الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عقود. ونكرر ندائنا إلى جميع تلك الجماعات بأن تلقي أسلحتها دون قيد أو شرط وأن تشارك في المشاورات بين الأطراف الكونغولية.

وتشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالقلق إزاء ظهور توترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ونعيد التأكيد على دعوة الاتحاد الأفريقي إلى حل المنازعات بالوسائل الدبلوماسية، بدعم من الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب أيضا بوساطة أنغولا في ذلك الصدد.

وتتشدد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن على أهمية تعزيز التعاون بين حكومات المنطقة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، وهو أمر ضروري لتحسين التنسيق وإيجاد أوجه تآزر مع الشركاء الدوليين.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه أفريقيا، نشجع الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحسين تنسيقهما في معالجة المسائل الشاملة، بما في ذلك الأمن البحري ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ونرحب أيضا بالتعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يأمل أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن يتوصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء بشأن الاعتماد السريع لبيان رئاسي، مما سيكفل دعم المجلس الفعال لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي.

فيما يتعلق بالأمن، تواجه المنطقة تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد يجب التصدي لها، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف؛ والجريمة العابرة للحدود؛ واستمرار وجود الجماعات المسلحة، مثل جيش الرب للمقاومة وبوكو حرام؛ وانعدام الأمن البحري؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ والاشتباكات بين القبائل، التي تفاقت جميعها بسبب الآثار المتزايدة لتغير المناخ.

مكاسبها الديمقراطية. ونرحب بحسن سير تلك الأعمال التحضيرية ونشجع السلطات على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم انتخابات حرة وذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع.

وننوه بالمشاركة النشطة للنساء والشباب في جهود منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وندعو إلى زيادة مشاركتهم في العمليات الانتخابية الجارية. وبالمثل، في البلدان التي تعاني من أزمات وتوترات، تشجع مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن على تنظيم حوارات وطنية شاملة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. ويمكن للحوار الوطني الناجح أن يسهم إسهاما كبيرا في الحد من التوترات الاجتماعية والسياسية وتوفير حلول تتماشى مع توقعات الشعوب.

وفي ذلك الصدد، نرحب بتنظيم تشاد للمشاروات السابقة للحوار التي عقدت في الدوحة ونأمل أن يمهد منبر المناقشات هذا الطريق للتوصل إلى اتفاق سلام شامل. وينبغي أن يتضمن الاتفاق المتوخى برنامجا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة الموجودة في تشاد، وكذلك للمقاتلين العائدين من البلدان المجاورة، ولا سيما من ليبيا. وندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع التوصيات المنبثقة عن تلك المنتديات للحوار. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع الارتياح الإجراءات التي اتخذتها حكومة الكاميرون، والتي أدت إلى اعتماد تدابير لتوطيد عملية اللامركزية وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية.

وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء في المنطقة وتشجع الدينامية الإيجابية المتمثلة في الحوار المستمر والتعاون المعزز والتسوية السلمية للنزاعات. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالاتفاقات الدبلوماسية بين بوروندي ورواندا الرامية إلى تحسين علاقاتهما الثنائية وتعزيز التعاون. ويجسد رفع الجزاءات المالية والجزاءات المتعلقة بالميزانية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على بوروندي أيضا التقدم الكبير المحرز في البلد والمنطقة في السنوات الأخيرة.

وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالعملية الجارية في نيروبي لمعالجة انعدام الأمن الذي تسببه

الإنساني. وندين على وجه الخصوص استخدام الأجهزة المتفجرة والهجمات ضد المدارس والمستشفيات من جانب الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية في منطقتي حوض بحيرة تشاد وحوض الكونغو. ويجب على تلك الجماعات أن توقف هجماتها فوراً.

ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم المساعدة إلى أكثر الفئات ضعفاً في حالات أمنية تتسم بالخطر أحياناً. ونكرر نداء الأمين العام إلى الشركاء الدوليين لمواصلة جهودهم لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية في المنطقة.

وتشدد الدول الثلاث الأعضاء على أن تغير المناخ عامل يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تواجهها بلدان منطقة وسط أفريقيا ويزيد من تآكل السلام والأمن. ونذكر بأن العالم يعتمد بشكل كبير على الغابات المطيرة في حوض الكونغو بوصفها من آخر المستودعات الصافية المتبقية للكربون في العالم. ولهذا السبب يتعين الحفاظ عليها. ونعلم جميعاً أن الاحترار العالمي والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الناجمة عن الظواهر الجوية التي تقترب بارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات وغيرها من الظواهر ذات الصلة تدفع ملايين الأشخاص إلى الفقر المدقع. وتؤثر هذه الظواهر المناخية التي تحدث بتواتر متزايد في وسط أفريقيا سلباً على الإنتاج الزراعي على وجه الخصوص.

وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بتمويل سياسات التكيف والتخفيف من آثارها. وندعم الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بغية إدماج أبعاد تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية بصورة منظمة في عمليات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام والتنمية.

في الختام، تكرر الدول الأفريقية الثلاث دعمها لفريق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي وتتطلع إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في الوقت المناسب.

وفي ضوء تلك التحديات، شرعت دول وسط أفريقيا في النهوض بهيكل السلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والتدابير الرامية إلى تعزيز التدابير الهيكلية لمنع نشوب النزاعات. وتكتسي تلك الجهود أهمية أكبر لأنها تقلل من خطر اندلاع الأزمات في المنطقة دون الإقليمية.

وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بانخفاض أعمال القرصنة البحرية، فضلاً عن القرار المتخذ في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في ١٩ كانون الثاني/يناير بتنظيم المؤتمر البحري الأول لوسط أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نهى المجلس على نجاحه في اتخاذ القرار المتعلق بالأمن البحري في خليج غينيا (القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)).

بينما اختتم مؤتمر القمة الطارئ للاتحاد الأفريقي المعني بمكافحة الإرهاب والتغييرات غير الدستورية في أفريقيا أعماله للتو، لا يزال التهديد الإرهابي يؤثر على بلدان معينة في منطقة وسط أفريقيا. والواقع أنه على الرغم من تعزيز التدابير الأمنية التي تتخذها الدول، فإن صلاية الجماعات الإرهابية مثل داعش وبوكو حرام والقوات الديمقراطية المتحالفة لا تزال تؤثر تأثيراً سلباً على حياة السكان وتقوض التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة. نشيد بتصميم تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون على مكافحة تلك الجماعات الإرهابية ونهئها على الاستسلام الطوعي لـ ٦٠٠٠ من المقاتلين السابقين في الأشهر الأخيرة من المرتبطين أساساً ببوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

تدعو الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن إلى بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك الآفة في بلدان المنطقة. لقد حان الوقت لجعل مكافحة الإرهاب عملية متعددة الأبعاد. ونرحب بالقرار الذي اتخذته آخر مؤتمر قمة استثنائي للاتحاد الأفريقي بإعادة تفعيل اللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس السلم والأمن.

تدين الدول الثلاث الأعضاء بأشد العبارات استمرار الهجمات ضد السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال

البحيرات الكبرى. ولأجل المضي نحو الاستقرار في وسط أفريقيا، تعتقد المكسيك أن من الضروري معالجة ثلاث مسائل رئيسية.

أولاً، من المهم إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة داخل المنطقة وإليها بوصفه موضوعاً تهتم به المكسيك بشكل خاص وما زلنا نكرره في جميع بياناتنا تقريبا. ونكرر أيضا التأكيد على أهمية تنفيذ اتفاقية كينشاسا لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي لا يزال يوجب النزاعات في وسط أفريقيا.

لذلك نرحب بمتابعة إنشاء لجان وطنية لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أيضا أنه وفقا للقرار ٢٦١٦ (٢٠٢١) الذي قدمته المكسيك، يمكن للمكتب الإقليمي أن يعزز آليات إقليمية أفضل لتبادل المعلومات الاستخبارية والقيام برقابة أكثر فعالية في المناطق الحدودية.

ثانياً، لكي تتجح السياسة حيثما فشل العنف والكفاح المسلح، يجب استيفاء الشروط اللازمة حتى تتمكن جماعات المعارضة من التعبير عن آرائها بحرية والمشاركة في الحيز العام. لذلك، ندعو إلى حماية عمل المجتمع المدني وإعطائه أولوية فضلا عن تعزيز إشراك الجميع في النقاش السياسي، ولا سيما النساء والشباب.

ثالثاً، يجب معالجة الحالة الإنسانية العاجلة في وسط أفريقيا لتفادي المزيد من المآسي. إن الحصول على المساعدة الدولية أمر ملح بشكل خاص في سياق ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة عدد الأشخاص المشردين بسبب العنف بالإضافة إلى العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا. وفي ذلك الصدد، تدين المكسيك الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية في المنطقة، ولا سيما المستشفيات والمدارس. وبالمثل يدين بلدي الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المبلغ عنها في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى.

أخيراً، نعتقد أنه لكي يتمكن المكتب الإقليمي من الوفاء بالمهام التي أناطها به الأمين العام، فإنه بحاجة إلى قيادة قوية. لذلك نأمل أن يعين ممثل خاص جديد للأمين العام للمنطقة في أقرب وقت ممكن.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أراكم، سيدتي الرئيسة، وأنتم تترأسون أعمالنا. أشكر الأمانة العامة المساعدة مارثا بوبي ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو وممثل المجتمع المدني في وسط أفريقيا على إحاطاتهم.

تشيد المكسيك بالتقدم المحرز في الحوكمة الإقليمية والحوار السياسي في العديد من بلدان وسط أفريقيا. ونلاحظ في الوقت نفسه أن اندلاع العنف وضعف وهشاشة الانتعاش الاقتصادي، علاوة على آثار تغير المناخ في المنطقة لا تزال تتطلب تضامناً المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يؤكد بلدي مجدداً دعمه للعمل في مجال الدبلوماسية الوقائية الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وفيما يتعلق بالحالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً، تدعو المكسيك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى مواصلة دعم الانتقال في تشاد نحو العودة إلى النظام الدستوري في الوقت المناسب. ويكتسي دعم المنطقة أهمية حاسمة لجميع الأطراف السياسية التشادية الفاعلة، بما فيها المعارضة، للالتزام بالتنفيذ الناجح لخريطة الطريق الانتقالية. ويجب أيضاً توجيه المساعي الحميدة للمكتب الإقليمي نحو إيجاد حل سياسي للعنف السائد في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، يجب على المكتب الإقليمي أيضاً أن يواصل دعم تنفيذ خريطة طريق لواندا. وفي ذلك الصدد، نرحب بنتائج الحوار الجمهوري في جمهورية أفريقيا الوسطى وندعو المجتمع الدولي إلى دعم إجراء الانتخابات البلدية. بالإضافة إلى ذلك، تهنيء المكسيك سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إلغاء عقوبة الإعدام في الشهر الماضي، وهو هدف ما فتئت المكسيك تدعمه لسنوات عديدة.

وفي تلك البقعة الساخنة وغيرها من بؤر النزاع الساخنة في المنطقة، يتحتم على المكتب أن ينسق جهوده مع جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة

الوقت المناسب، وبقيادة مدنية. ونحث الحكومة الانتقالية التشادية على التدليل على التزامها بالانتقال السياسي بالتوصل إلى حل شامل وسريع للمفاوضات العسكرية السياسية الجارية في الدوحة. ولتحقيق الاستقرار والرخاء الدائمين في تشاد، ينبغي أن يبدأ حوار وطني شامل في أقرب وقت ممكن، وأن يمهّد الطريق أمام إجراء استفتاء دستوري وانتخابات حرة ونزيهة.

ونتشاطر مع الآخرين قلقهم إزاء استمرار العنف في الكامبيرون، بما في ذلك في مناطق أقصى الشمال، والشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد. وما زلنا نحث جميع المشاركين على إنهاء العنف. وثمة حاجة إلى إجراء حوار أوسع نطاقاً وبدون شروط مسبقة من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم، وتؤيد الولايات المتحدة الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز الحوار السياسي الشامل في الكامبيرون. ونشجع بقوة الشفافية في الجهود الرامية إلى التحقيق في ادعاءات تتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، نحيط علماً بالحوار الذي جرى في آذار/مارس، ولكننا نحث على إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ خريطة الطريق للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، وتنشيط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في عام ٢٠١٩. وما زلنا نحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الجهات الفاعلة الأمنية في ذلك البلد على فض الاشتباك في عملياتها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة الراهنة، وضمان عدم إلحاق أنشطتها الضرر بالمدنيين.

إذ أنتقل إلى الكلام عن بوكو حرام، وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، أنضم إلى الآخرين في إدانة الهجمات ضد المدنيين. ولا تزال تلك المنظمات الإرهابية تهدد السلام والتنمية في المنطقة. فتشريد ملايين المدنيين، الذي يضاعفه الجفاف، يمثل حالة مريعة تتطلب مساعدة إنسانية كبيرة. وتؤيد الولايات المتحدة التنسيق والجهود الإقليمية التي يبذلها الجيران، وفرقة العمل المشتركة المتعددة

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة هذا الصباح على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات والمفيدة.

أود أن أبدأ بتسليط الضوء على مسألتين أثارهما العديد من زملائي الذين تكلموا قبلي - مسألتان تسببان قدراً كبيراً من الضرر في منطقة وسط أفريقيا وتؤديا إلى تفاقم النزاع: أزمة المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

تؤكد مجدداً حكومة الولايات المتحدة أن أزمة المناخ تعتبر أزمة أمنية ومضاعفاً للتهديد الذي يسهم في عدم الاستقرار بطرق مختلفة. نحث مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في نطاق ولايته، على النظر في سبل تكفل التقييم الفعال لآثار أزمة المناخ وأخذها في الاعتبار.

شأننا شأن الآخرين، لا نزال نشعر بالقلق أيضاً إزاء آثار أزمة الأمن الغذائي في جميع أنحاء وسط أفريقيا. ومن المتوقع أن يعاني ما يقرب من ٢,٢ مليون شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يصنف بوصفه أزمة أو أسوأ من ذلك، في الفترة بين أبريل/نيسان وأغسطس/آب بسبب الصراع، ونزوح السكان، وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومن المؤسف أن الناس في جميع أنحاء وسط أفريقيا عانوا من نقص كبير في المواد الغذائية، والأسمدة، والوقود، وهذا الأمر تفاقم بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. لقد أثر الغزو الروسي غير القانوني على سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية بأكملها، مما زاد من معاناة ومشقة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، لكنه تسبب في ضرر خاص في أفريقيا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى إنهاء حربها على أوكرانيا.

أود الآن أن أتكلّم عن عدة بلدان في وسط أفريقيا، حقق فيها الناس مزيداً من التقدم نحو الإصلاحات الديمقراطية، كما سمعنا من متكلّمنا الذي يمثل المجتمع المدني. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد أهمية الانتقال سلمياً إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً في تشاد، وفي

سياسي للأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وتدين فرنسا الهجمات التي تُشن على المدنيين، والمدارس، والمعلمين، والعاملين في المجال الإنساني، وأيضا تزايد استخدام أجهزة المتفجرة المرتجلة. ونرحب باستثمارات صندوق بناء السلام لاستعادة الثقة في تلك المناطق ندعو إلى تقديم المزيد من الدعم لهذه الإجراءات.

وفي بوروندي، نرحب بقيام البلد بتعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي والمنطقة. لقد تم إحراز تقدم في حماية حقوق الإنسان. ويجب أن يستمر هذا التقدم في الأجل الطويل. وقد أدى ذلك بالاتحاد الأوروبي إلى رفع قيوده المالية المفروضة على بوروندي. وسواصل الاتحاد الأوروبي دعم بوروندي في الحوار السياسي الذي تجرّبه مع ذلك البلد.

ثانيا، يجب أن نضاعف الجهود لحماية المدنيين ودعم المجتمع المدني. ففي حوض بحيرة تشاد، لا يزال المدنيون ضحايا لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية وبوكو حرام. وفي الكاميرون، تستهدف الجماعات المسلحة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وتدين فرنسا تلك الهجمات التي تعوق إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين. ولا بد من استعادة وصول المساعدات الإنسانية في أقرب وقت ممكن، وضمان وصولها في الأجل الطويل.

وكما ذكرت نائبة رئيس ائتلاف منظمات المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى من أجل صون السلام، ومنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وتحولها، ترحب فرنسا بنشاط المجتمع المدني في المنطقة. ويجب أن يسمع صوت المجتمع المدني وأن تُحمي حقوقه. ونشيد بشبكة الوسيطات في منطقة وسط أفريقيا، التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك بالمشروع المعنون "شباب السلام في المناطق العابرة للحدود والكاميرون وتشاد"، الذي سيعزز دور الشباب في المناطق الحدودية لغابون، وتشاد، والكاميرون.

ونفس روح الشمولية ينبغي أن توجه الاستعدادات للانتخابات المقبلة التي ستجرى في أنغولا، وجمهورية الكونغو، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية. ويجب إجراء الانتخابات في الظروف المناسبة والإسهام في بناء الديمقراطية في المنطقة.

الجنسيات لمكافحة الأعمال الإرهابية التي ترتكبها تلك الجماعات، وتنفيذ استراتيجيات شاملة تتصدى للدوافع الكامنة وراء الإرهاب.

يساور الولايات المتحدة القلق أيضا إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين، حيث تقيد التقارير بأن قواتها ارتكبت انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وبقينا إن مجموعة فاغنر تهدد سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وتمنع بعثتي الأمم المتحدة فيهما من حماية المدنيين. إن التقارير الحالية عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الحكومية في بوروندي تثير القلق أيضا. وندعو الحكومة إلى مساءلة الجناة والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

أخيرا، لا يزال ضحايا جيش الرب للمقاومة، في الماضي والحاضر، يستحقون العدالة. تقدم الولايات المتحدة مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار للحصول على معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل أو إدانة جوزيف كوني، المطلوب مثوله أمام المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية. ونحث أي شخص على علم بمكان وجود كوني على الاتصال ببرنامج مكافآت جرائم الحرب والمساعدة في سقوه إلى العدالة.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لمقدمي الإحاطات على إحاطاتهم وبياناتهم الخطية. وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولها، يتعلق بدعمنا للعمليات السياسية في وسط أفريقيا. تذكر فرنسا بالتزام تشاد بإجراء حوار شامل في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تمكن المناقشات الجارية مع الحركات السياسية والعسكرية في الدوحة من تأكيد مشاركتها في الحوار.

في الكاميرون، فما برحنا مستمرين في تبادلاتنا مع السلطات، وندعم مبادرات الوساطة والإصلاح، التي ينبغي أن تسفر عن حل

أفريقيا أن يدعم تلك الجهود وأن يعمل عن كثب مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، تمثيلاً مع ولايته.

وفي الأشهر المقبلة، ستجري أنغولا وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية والكونغو انتخابات. ونأمل أن تزيد تلك الانتخابات المقبلة من تعميق الديمقراطية في المنطقة، مع زيادة مشاركة المرأة، وتعزيز قدرتها على الصمود وتقوية تصميمها على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وأغتم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تعازينا في وفاة الرئيس إيفاريستو كارفالو المحزنة، الرئيس السابق لسان تومي وبرينسيبي، الذي سيذكر إسهامه في تعزيز الديمقراطية في منطقة وسط أفريقيا في السنوات القادمة.

لقد جرى الحوار الوطني الذي طال انتظاره في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل بضعة أشهر. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٩ هو المفتاح لضمان السلام في البلد والمنطقة. وسيكون التقدم المحرز في خارطة الطريق للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وإجراء الانتخابات المحلية في الأشهر المقبلة بنفس القدر من الأهمية. وفي تشاد، يتطلب الانتقال السياسي الجاري مزيداً من الزخم. ونأمل أن يعقد الحوار الوطني الشامل قريباً. وفي بوروندي، نرحب بالجهود الرامية إلى تعميق الحيز الديمقراطي والمشاركة الفاعلة مع الجيران.

وعلى الرغم من تلك الاتجاهات الإيجابية، ثمة تحديات سياسية وأمنية في المنطقة. ويجب أن يلبي المجتمع الدولي دعوة بلدان المنطقة ويدعم تطلعاتها إلى تحقيق السلام والتنمية. وتكتسي العمليات السياسية الشاملة والإصلاحات الانتخابية أهمية حاسمة لتعزيز المؤسسات السياسية. وبالمثل، فإن القدرات على مستوى الإدارة المحلية تتطلب أيضاً المساعدة. ونشجع مكتب الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة مساعدة سلطات الدول في هذه الجهود. وتحتاج الاحتياجات الإنسانية للمنطقة أيضاً إلى معالجة هادفة أكثر عن طريق زيادة المساعدة.

وعلى الجبهة الأمنية، واصلت الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا، توسيع نطاق أنشطتها، ولا سيما

أخيراً، يجب تعزيز التكامل الإقليمي بغية تشجيع التنمية المستدامة في وسط أفريقيا. ويجسد الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعميق التعاون في المنطقة. ونشجع بلدان المنطقة على توسيع نطاق جهودها التعاونية لتشمل مسائل من قبيل تغير المناخ.

تتعرض غابات حوض الكونغو لتهديد متزايد، ولا سيما جراء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ولهذا السبب أنشأت فرنسا وشركاؤها، بما في ذلك بلدان حوض الكونغو، تحالف الحفاظ على الغابات الاستوائية. ويمكن للمنطقة أن تعول على التزام فرنسا المستمر بحماية التنوع البيولوجي في المناطق المحمية، وتطوير سلاسل قيمة مستدامة في المناطق الحرجية.

في الختام، أود أن أشيد بعمل الممثل الخاص، فرانسوا فال، الذي انتهت ولايته للتو. وندعو إلى تعيين خلفه على جناح السرعة، الذي سيتسنى له أيضاً الاعتماد على دعم فرنسا المستمر.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة

المساعدة مارثا بوبي ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سعادة السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتهما. أشكر أيضاً الناطقة الإعلامية باسم المجتمع المدني جين - دانييل نليت على أفكارها الثاقبة.

لا يمكن النظر إلى التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا بمعزل عن غيرها. ويدعم إرث الاستعمار مواطن عدم الاستقرار الحالية التي تفاقم بسبب التطورات العالمية الأخيرة. وعلى الرغم من تلك الحالة الصعبة، أظهرت الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا قدرة على الصمود جديرة بالثناء. وقد أظهرت اقتصاداتها انتعاشاً خلال الأشهر الستة الماضية، واستمر الإيمان بالعملية الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة. والنهج الإقليمي الذي اعتمدته البلدان للتصدي للتحديات المشتركة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، بدأ في تحقيق النتائج. ونحن بحاجة إلى الاعتراف بتلك الاتجاهات الإيجابية. ويتعين على مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط

بزيارة غابون في الأسبوع الماضي. وسنواصل العمل عن كثب مع منطقة وسط أفريقيا ونظل ثابتين في دعمنا للسلام والازدهار فيها.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أشكر مساعدة الأمين العام، السيدة مارتا بوبي، والسيدة جان - دانييل نلات، نائبة رئيس ائتلاف منظمات المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى من أجل صون السلام، ومنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وتحويلها، على إحاطتيهما. كما نتطلع إلى إفادة السيد دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، متى أمكن ذلك سواء شفويًا أو خطيًا.

وأشكر أيضاً السيد فرانسوا فال على مساعيه الحميدة خلال السنوات الخمس الماضية بصفته الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة وسط أفريقيا ورئيساً لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

إن معالجة مختلف التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في منطقة وسط أفريقيا تتطلب مواصلة التعاون والتنسيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجهات الإقليمية ودون الإقليمية التي تسعى لدعم الاستقرار في المنطقة، ومنها الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام. ونودّ في هذا الإطار التركيز على ثلاثة جوانب تتعلق بتعزيز هذا التعاون:

أولاً، وفيما يتعلق بالتحديات الأمنية، ومنها التهديدات الإقليمية والعابرة للحدود كالجريمة المنظمة والتطرف والإرهاب والقرصنة والتي تقوّض استقرار المنطقة وتؤثر على جهود التنمية والتكامل الاقتصادي فيها، نؤكد على الحاجة إلى اتباع نهج شامل لمعالجة هذه التهديدات، بما يشمل تكثيف العمل المشترك بين الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية. ويتطلب ذلك أيضاً استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم لدول وسط أفريقيا، للتصدي بشكلٍ فاعل للجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام، بما في ذلك الكيانات المرتبطة بتنظيم داعش والقاعدة وغيرها، مع ضرورة التركيز على الدول التي تعاني من تنامي التهديدات التي تشكلها هذه الجماعات. كما أن مواصلة تنفيذ "الاستراتيجية الإقليمية

في منطقة بحيرة تشاد. واستمرت بوكو حرام والجماعات المنشقة عنها في شن هجمات إرهابية. وظل جيش الرب للمقاومة نشطاً على طول حدود جمهورية أفريقيا الوسطى مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي ترتكبها تلك الجماعات. ونشيد بجهود القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ونعترف بإسهامها في مكافحة الإرهاب. لا يزال الأمن البحري في خليج غينيا مدعاة للقلق ولا يمكن تجاهله على الرغم من انخفاض الحوادث في عام ٢٠٢٢. وما فتئت الهند تتواصل مع بلدان المنطقة بشأن المسائل البحرية، وسيكون من دواعي سرورنا أن نسهم بقدر أكبر في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن البحري.

تتأثر دول المنطقة أيضاً بالنزاع الأوكراني بسبب نقص الحبوب الغذائية وزيادة أسعار النفط. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لدعم الناس الذين يعيشون في البلدان الضعيفة. ونحن بحاجة أيضاً إلى استكشاف بدائل ميسورة التكلفة لمسألة حرية نقل السلع إلى المنطقة.

وفيما يتعلق بتغير المناخ وتأثيره على المنطقة، يظل موقفنا ثابتاً. وقد أكدنا أن مسائل تغير المناخ ينبغي أن تعالج معالجة شاملة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفقاً لأحكامها ومبادئها، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المناخ والتكيف معه، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونكرر التأكيد على أنه لا ينبغي إقامة صلة مصطنعة بين تغير المناخ والمسائل المتصلة بالأمن دون أي أساس علمي راسخ.

وفي الختام، تتمتع الهند بعلاقات صداقة ثنائية وودية مع بلدان في وسط أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، وسعت الهند وجودها الدبلوماسي في المنطقة من خلال فتح بعثات مقيمة في العديد من البلدان. وقدمت الهند حتى الآن مساعدات للتعاون الإنمائي من خلال خطوط ائتمان بقيمة بليون دولار لمشاريع في قطاعات حيوية، مثل الزراعة والنقل والطاقة وإمدادات المياه. كما قدمنا المساعدة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. وتمشياً مع مداولاتنا السياسية الرفيعة المستوى مع المنطقة، قام نائب رئيس الهند، فخامة السيد فينكايا نايدو،

كما أن هناك حاجة لمواصلة تقديم الدعم الدولي لكافة الدول المتضررة في وسط أفريقيا، لا سيما مع تفاقم الحالة الإنسانية المقلقة واستمرار انعدام الأمن الغذائي حول العالم. فكما يشير تقرير الأمين العام، يوجد أكثر من ١٢ مليون شخص في المنطقة بحاجة إلى تلقي المساعدات الإنسانية هذا العام وحده، بالإضافة إلى تزايد أعداد النازحين داخليا، خاصة في بوروندي وتشاد والكاميرون. بدورها، قدمت دولة الإمارات مساعدات إنسانية وتنموية لدعم دول المنطقة والتخفيف من معاناة شعوبها. إذ بلغت هذه المساعدات ما يقارب ٥٥ مليون دولار خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على دعمها لجهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ونتطلع إلى مواصلة تنسيقه مع المنظمات والجهات المعنية لمساعدة دول المنطقة على إحلال الاستقرار والسلام والازدهار فيها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مساعدة الأمين العام مارتا بوبي والسيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسيدة جين - دانييل نلاتي، نائبة رئيس ائتلاف منظمات المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى من أجل صون السلام، ومنع نشوب النزاعات وحل الأزمات وتحولها، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

يبين تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا (S/2022/436) سيناريو متبايناً، حيث يتناقض التقدم السياسي المحرز في بعض بلدان المنطقة مع التحديات الأمنية المستمرة وبعض الاتجاهات المثيرة للقلق.

إن الانتقال السلمي للسلطة في سان تومي وبرينسيبي، وهي دولة قريبة من البرازيل لأسباب لغوية وتاريخية، خطوة إيجابية ملحوظة تؤكد الاستقرار الديمقراطي في ذلك البلد ويمكن أن تكون مثالا يحتذى به في المنطقة. وستجري سان تومي وبرينسيبي انتخابات تشريعية في أيلول/سبتمبر ونتوقع أن نشهد عملية سلمية وفعالة مرة أخرى.

لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد" للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤ يُعدّ منهجاً ضرورياً لدعم الاستقرار في المنطقة بأكملها.

ومن المهم أيضاً التركيز على التصدي لأنشطة القرصنة البحرية بالمياه الإقليمية لخليج غينيا، والذي يمثل موقفاً استراتيجياً هاماً لاقتصاد وأمن المنطقة. ونرى أن القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) الذي اعتمدته هذا المجلس مؤخراً حول الأمن البحري في خليج غينيا يُعدّ خطوة بالغة الأهمية ومثالاً على المقاربات البناءة التي تجمع بين السياقات الإقليمية والمحلية للتصدي للتحديات المعقدة وتساهم في إحلال الاستقرار على المدى البعيد.

ثانياً، من الضروري مواصلة تعزيز الحوار السياسي الشامل في المناطق التي لا تتواجد فيها عمليات حفظ السلام، مع تكثيف الجهود والتنسيق مع الجهات الفاعلة محلياً لدعم جهود السلام وتسوية التوترات القائمة ومنع الأزمات السياسية والتخفيف من حدتها. وتقدر دولة الإمارات في هذا السياق المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة لدعم جهود الوساطة في وسط أفريقيا ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك عبر انخراطه في الحوار مؤخراً مع عددٍ من دول المنطقة. وضمن هذه الجهود، نؤكد على أهمية إدماج الشباب والمرأة بشكلٍ فاعل وشامل في العمليات السياسية لضمان نجاحها.

ثالثاً، وفي سياق ما ذكره تقرير الأمين العام من أمثلة ملموسة حول تداعيات تغير المناخ في وسط أفريقيا (S/2022/436)، من المهم مواصلة فهم كافة الجوانب المتصلة بهذه الظاهرة والحلول الممكنة للتصدي لها، مع النظر في أفضل السبل لدعم الجهود الإقليمية في هذا المجال. ونرى هنا أن جهود مكتب الأمم المتحدة لبلورة صورة أوضح حول تأثير تغير المناخ على المنطقة سيساهم في إيجاد حلول فعالة للتغلب على التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والمائي، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود ومساعدتها على إدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ.

نزاعات طال أمدها في المناطق الناطقة بالإنكليزية منه. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف مستعدا لتقديم دعمه لمعالجة تلك الأزمات.

ونعتقد أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ستكون أساسية بالنسبة لتطور الحالة في وسط أفريقيا في الأشهر القليلة المقبلة. وبينما بدا أن المنطقة مهيأة للتعافي من آثار جائحة مرض فيروس كورونا، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الناس في براثن فقر مدقع. وربما يكون للسخط الشعبي تأثير مزعزع لاستقرار الأنظمة السياسية، والتي بدورها يمكن أن تصبح عرضة للاضطراب والعنف.

وستواصل البرازيل العمل عن كثب مع شركائها الأفارقة في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتصدي للتحديات التي يواجهونها.

السيدة إيفستيغنيغا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر مساعدة الأمين العام مارتا بوبي على إحاطتها والسيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إحاطتهما. وقد استمعنا بعناية إلى السيدة جين - دانييل نلاتي. ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لنقدم بالشكر للسيد فرانسوا فال، الرئيس السابق لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على عمله.

تتسم الحالة في وسط أفريقيا بمستوى مرتفع من التهديد الإرهابي والنزاعات المستمرة والتوترات السياسية والاجتماعية. ولا يسمح عدم كفاية قدرة القوات المسلحة لدول المنطقة ومشاكل التنسيق العسكري والافتقار إلى المعلومات الاستخباراتية الموثوقة لتلك الدول بالمكافحة الفعالة للجماعات المتشددة المنظمة تنظيميا جيدا والتي تستخدم أسلوب حرب العصابات وغالبا ما تحظى بدعم السكان المحليين، الذين يتعين عليهم العيش جنبا إلى جنب مع المتشددين. وتكتسب أيديولوجية الإسلام المتطرف شعبية، خاصة بين الشباب.

ويشكل تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا وجماعة بوكو حرام تهديدا كبيرا في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويعزز المتشددون

وستجري عدة بلدان أخرى في منطقة وسط أفريقيا، مثل الكونغو وغينيا الاستوائية، انتخابات على مستوى المناطق في الأشهر المقبلة. وعلاوة على ذلك، ستجري أنغولا، وهي دولة شقيقة أخرى للبرازيل، انتخابات عامة في آب/أغسطس. وهذا أمر مشجع لأن وجود نظم ديمقراطية وانتخابية فعالة هو أنجع سبيل لمنع النزاعات وعدم الاستقرار. وثمة تطور إيجابي آخر يتمثل في الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتطبيع العلاقات مع جيرانها ومع المجتمع الدولي. ونشكر الممثل الخاص فرانسوا لونسيني فال على دعمه لتلك الجهود.

والمشاورات السابقة للحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة من تشاد هي في حد ذاتها تطور إيجابي. ونتوقع أن تسفر تلك العملية، التي تستضيفها قطر، عن نتائج تسمح بإجراء حوار وطني شامل قريبا.

كما أتاح الحوار الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء المناقشات الضرورية بين الأطراف المعنية المحلية، على الرغم من أنه لم يسفر عن النتائج المتوقعة. وكما هو الحال في تشاد، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بالانتقال السياسي.

وعلى الرغم من أن نيجيريا لا تتدرج في نطاق هذه الجلسة، لا يمكن للبرازيل أن تتجنب ذكر الهجوم المروع على كنيسة كاثوليكية مزدحمة الذي وقع في بلدة أوو يوم الأحد الماضي. فذلك الحادث المروع تذكير بالأخطار التي يشكلها الإرهاب على العالم، وفي تلك الحالة، على أفريقيا.

على نحو ما يشير تقرير الأمين العام، فإن منطقة وسط أفريقيا تواجه تهديدات متعددة الأبعاد وعابرة للحدود للسلام والأمن فيها. ويشكل الإرهاب، بما في ذلك وجود ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وبوكو حرام، تهديدا خطيرا في حوض بحيرة تشاد. ولذلك، يتعين علينا الإشادة بالجهود التي تبذلها السلطات، التي جعلت من الممكن الحد من أنشطة تلك الجماعات أواخر عام ٢٠٢١.

إن الحالة في الكاميرون مثيرة للقلق. فذلك البلد لا يتأثر تأثيرا مباشرا بالعنف في حوض بحيرة تشاد فحسب، بل إنه يواجه أيضا

وفي ختام بياني الرئيسي، أود أن أشير إلى أننا نرفض رفضاً قاطعاً التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/436) بشأن الحالة في أوكرانيا وتأثيرها على الأمن الغذائي العالمي، وهي آراء نعتبرها مسيئة إلى حد كبير. كما نود أن نعلق في هذا الصدد على الاتهامات التي يعثرها الشطط والتي سمعناها مرة أخرى اليوم وتدعي أن روسيا تسببت في أزمة غذاء عالمية تضر باقتصادات بلدان في أفريقيا. وأكرر أننا نرفض رفضاً قاطعاً الطريقة التي صيغت بها المسألة. لقد أوضحنا مراراً في مختلف المنتديات الدولية لماذا بدأت حالة الأمن الغذائي العالمية في التدهور قبل احتدام النزاع في أوكرانيا بفترة طويلة. وأطلب إلى المجلس أن يمتنع عن محاولة إلقاء اللوم على روسيا في التسبب في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بمسائل التنمية العالمية والتحديات مثل جائحة فيروس كورونا. ويحسن بالأعضاء أن يتذكروا أن الصعوبات الحالية المتعلقة بالإمدادات الغذائية هي في المقام الأول نتيجة لفرض تدابير تقييدية غير قانونية أحادية الجانب على بلدنا وعلى بيلاروس.

إن الأفكار الخيالية التي نشرتها الولايات المتحدة مؤخراً مدعية أن الحبوب التي كانت روسيا تشحنها إلى أفريقيا مسروقة تقطر نفاقاً، ويسعدنا أن نرى أن بلدان أفريقيا لا تصدقها. وقد تمكنا من مناقشة الحالة الحقيقية فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية وغيرها من المسائل الحيوية مع الممثلين الأفارقة، بما في ذلك خلال اجتماع الرئيس بوتين مع رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس السنغالي ماكي سال. وفي السياق التاريخي العام، فإن السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو لماذا تجد بلدان غنية جداً بالموارد البشرية والطبيعية نفسها في هذا الوضع الاقتصادي والأمني. فقد تولت بلدان الغرب إدارة شؤون هذه البلدان منذ عقود، وحاولت فرض أفكارها الخاصة عن الحوكمة، لا سيما في ميدان التمويل والموارد الأخرى بشكل أساسي. وتنتشر بعثاتها العسكرية في الأراضي الأفريقية وتزعم أنها تحارب الإرهاب هناك. لكن الوضع يزداد سوءاً. ولكن قبل بضعة أشهر، وجد زملاؤنا الغربيون سبباً لإلقاء اللوم على طرف آخر. يبدو أن روسيا هي المسؤولة.

قدراتهم ويواصلون مهاجمة الأفراد العسكريين في نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون وبيروغون السكان المحليين.

ونؤيد القرار الذي اتخذته قيادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لدول حوض بحيرة تشاد بالشروع في "عملية بحيرة سانيتي" في نيسان/أبريل من هذا العام، وهي عملية واسعة النطاق للقضاء على الإرهابيين في الجزر الواقعة داخل حدود الدول الثلاث - تشاد والنيجر ونيجيريا.

ونعتقد أنه من المهم تعزيز التفاعل بين بلدان المنطقة على الصعيد الثنائي وفي مختلف المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. ونرحب بعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز عمليات حفظ السلام والنهوض بالأمن في المنطقة، بما في ذلك من خلال أدوات الدبلوماسية الوقائية.

ويساورنا القلق إزاء تزايد عدد الهجمات على السفن التجارية في خليج غينيا. ومن الأهمية بمكان استخدام ما لدى المجتمع الدولي من موارد من أجل بناء قدرة الدول الساحلية على مكافحة القرصنة. وثمة حاجة إلى التعاون في مجال المراقبة البحرية وإنشاء نظم لتحديد هوية السفن ومراقبتها، فضلاً عن الإنذار المبكر بشأن الأجسام التي يحتمل أن تكون خطرة على طرق الملاحة.

ونرحب بإنشاء منتدى التعاون البحري لخليج غينيا في تموز/يوليه من العام الماضي، والذي وفر شكلاً جديداً للتعاون والتنسيق بشأن العمليات المشتركة لمكافحة القرصنة. ونشارك بنشاط في عمل تلك الآلية ونقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إلى شركائنا في غرب أفريقيا.

وفي عام ٢٠٢١، قدمت روسيا مساهمة مخصصة لبرنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الجرائم البحرية لتقديم مساعدة تقنية إلى غابون وغينيا الاستوائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، شاركت مفرزة من سفن الأسطول الشمالي الروسي في فترة خدمة بخليج غينيا للقيام بمناورات بحرية تهدف إلى مكافحة القرصنة.

الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لحشد الدعم من أجل العودة إلى اتفاق السلام المبرم في عام ٢٠١٩، وتنفيذ خريطة طريق لواندا.

أما في تشاد، فترى أيرلندا أن عملية الحوار الوطني أساسية للانتقال السياسي. ونأمل أن يمهّد الحوار الاستهلاكي الطريق أما التوصل إلى اتفاق سلام شامل. بيد أن هناك حاجة ماسة إلى إجراء الانتخابات والعودة إلى الحكم الدستوري، وينبغي ألا تستخدم الحالة الأمنية ذريعة للتأخير. ويساورنا القلق إزاء انعدام المشاركة المجدية من جانب الجماعات النسائية في مفاوضات السلام الجارية.

ما برحت أيرلندا تدعو إلى الاعتراف على النحو الواجب بالصلة بين تغير المناخ والأمن في أعمال المجلس. وإن النهج الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون القانونية إزاء المناخ والأمن مثال على الكيفية التي يمكن بها إبراز تلك الصلة.

وينبغي للمجلس أن يحيط علماً بآثار تغير المناخ على استقرار وسط أفريقيا. وبين تقرير الأمين العام (S/2022/436) أننا نشهد زيادة في الاشتباكات بين القبائل بسبب نقص المياه والفيضانات والجفاف، مما يؤدي إلى تشريد كبير للسكان.

يسر أيرلندا أن تلاحظ تنفيذ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون المدنية لمشروعها المتعلق بالمناخ والأمن، استناداً إلى دراسة النطاق التي أجريت في عام ٢٠٢١. ويمكن الاسترشاد بهذا العمل في الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة المناخ والأمن.

ونرحب بالعمل الجاري الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون القانونية لتعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة. إذ أن تعزيز دور المرأة في عمليات الإدارة الحكومية، والوساطة، وبناء السلام، ومشاركة المجتمع المدني الذي تقوده النساء، أمر حيوي لإحلال السلام والأمن في وسط أفريقيا. ونحث جميع حكومات المنطقة على زيادة إدماج ذلك النهج.

سمعنا مرة أخرى عن الحالة الإنسانية المريعة التي تواجه البلدان في كل أرجاء منطقة وسط أفريقيا، مع زيادات كبيرة في الضعف

والواقع أننا نساعد بالفعل البلدان الأفريقية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى، على بناء القدرات القتالية لقواتها المسلحة الرسمية. وقدمنا إليها بإذن من اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى عدداً من شحنات الإمدادات العسكرية. كما يجري المدربون الروس تدريباً ناجحاً بدعوة من السلطات الرسمية. إن القول بأن الحملة الرامية إلى تشويه سمعتنا محيرة سيكون تبسيطاً للأمور. لقد امتثلت روسيا امتثالاً صارماً لجميع القيود التي فرضها المجلس فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بنشاط الشركات العسكرية الخاصة هناك، نود أن نشدد على أن اختيار أي طرف يشارك في ذلك المجال أو في أي مجال آخر هو من صلاحيات السلطات الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل إنفاذ القانون والتحقيقات في انتهاكات القانون الدولي.

السيد ماكسوني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد بوبي والرئيس دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتهما. كذلك أشكر السيدة جين - دانييل نيكول نلاتي ممثلة المجتمع المدني التي قدمت لنا إحاطة.

تقدر أيرلندا الأنشطة الواسعة النطاق التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لدعم وتحسين التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية.

إن تعزيز التعاون أمر أساسي، حيث تواجه المنطقة تحديات ذات أبعاد متعددة، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة، فضلاً عن تهديدات السلم والأمن العابرة للحدود، مثل انعدام الأمن البحري، والصراعات بين المزارعين والرعاة، والآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن في جميع أنحاء المنطقة.

نرحب بالحوار الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى بوصفه منتدياً هاماً للجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية وممثلي المجتمعات المحلية، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم على طريق السلام. ونرحب بعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بالاقتران مع بعثة

في الأسبوع الماضي، نشر المجلس النرويجي للاجئين قائمته السنوية لأكثر أزمات النزوح تعرضا للإهمال في العالم. وتوجد ثلاث من أصل خمس من هذه الأزمات في المنطقة - وهي الأزمات في كل من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون - تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبالإضافة إلى تلك الأزمات، هناك الأزمة المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا يبين بوضوح التحديات التي تواجه عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأهميته على حد سواء. ولئن كنا نعلم أن الدبلوماسية الوقائية نادرا ما تصل إلى عناوين الصحف، فإنها تستطيع بالتأكيد أن تحول دون نشر أكثر العناوين سلبية.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى أزمات النزوح الثلاث الأكثر تعرض للإهمال المذكورة، وفقا للقائمة. وتتصدر جمهورية الكونغو الديمقراطية القائمة، للسنة الثانية على التوالي، بوصفها أزمة حماية تناولناها أيضا في جلستنا الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9051). وفي تشاد، أحطنا علما بإعلان الحكومة الانتقالية مؤخرا حالة طوارئ غذائية، وبندائها لتقديم الدعم. وفي ضوء هذا الوضع، خصصت النرويج نحو ٢٥ مليون دولار للجهود الإنسانية في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد هذا العام. وفي الكاميرون، يظل يساورنا القلق إزاء الحالات في المناطق الشمالية - الغربية والجنوبية - الغربية من البلد. ونشيد باستكشاف الأمم المتحدة سبلا لسد الفجوات بين الأطراف بشأن إطار للحوار. وفي جميع الحالات، يجب كفالة المساعدة الإنسانية والخدمات الاجتماعية الأساسية من دون إبطاء.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، في الأسبوع الماضي، وهو أول قرار يتخذ منذ ١٠ سنوات بشأن الأمن البحري في خليج غينيا (انظر S/PV.9050). ولا تزال القرصنة تشكل خطرا جسيما على البحارة وتعرقل التجارة والصادرات والنمو في وسط وغرب أفريقيا. كما إنها تؤثر على البحارة ومالكي السفن في بلدان مثل النرويج، وعلى القدرة على تعزيز التعاون مع هذه المناطق. ونرى في القرار الجديد دعوة قوية إلى العمل قبل الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك الصادرة في عام ٢٠٢٣.

لديها، وتشريد الناس. كذلك فإن انعدام الأمن الغذائي آخذ في الازدياد، ويتفاقم بسبب حرب روسيا على أوكرانيا، وما نجم عن تلك الحرب من ارتفاع عالمي في أسعار المواد الغذائية.

وأعداد الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية مذهلة. ومن ضمن أكثر السكان تضررا، تواجه النساء والفتيات معدلات أعلى من العنف الجنسي والجسدي.

وقد فزعت أيرلندا من مقتل أحد موظفي منظمة أطباء بلا حدود مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. فيجب وضع حد للهجمات على من يعملون على مساعدة الضعفاء، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والصحي والتعليمي. وتدين أيرلندا هذه الهجمات وتدعو إلى محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ونحث جميع الأطراف على كفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وإمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية من دون عوائق.

وأخيرا، ترحب أيرلندا بالخطوات التي يجري اتخاذها في العديد من بلدان المنطقة لتعزيز مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان. ولكن يظل هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فلا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد المدنيين في الكاميرون مستمرة، حيث أدت الهجمات التي لا تغفر ضد المدارس الآن إلى حرمان ٧٠٠ ٠٠٠ طالب من حقهم في التعليم. وفي تشاد أيضا، يساورنا القلق إزاء القمع العنيف للاحتجاجات السلمية وتراجع الحريات الصحفية وتقلص حيز المجتمع المدني.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص شكرنا للسيد فرانسوا فال. فقد قدم، بصفته الممثل الخاص للأمين العام، إسهاما راسخا في دعم السلام والاستقرار في وسط أفريقيا. ونحن نقدر كل ما قام به ونرجو له كل التوفيق في المستقبل.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم الهامة.

والاستقرار، استمرت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى هذا العام في التحسن، حيث أجرى الرئيس تواديرا الحوار الجمهوري وتوصل إلى طائفة واسعة من النتائج. وقد نفذت حكومة الكاميرون بنشاط نتائج الحوار الوطني وعززت اللامركزية في منطقتي الجنوب - الغربي والشمال - الغربي ودعمت التنمية والتعمير وبنيت أساسا متينا للسلام والاستقرار. ونهضت السلطات التشريعية بعملية انتقال سياسي وأحرزت تقدما مطردا في الأعمال التحضيرية لإجراء حوار وطني مع الأطراف الرئيسية. وستجري أنغولا وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية انتخابات في غضون هذا العام، والاستعدادات جارية على قدم وساق.

إن صون السلام والاستقرار في وسط أفريقيا سيسهم في الأمن العام للقارة الأفريقية. وينبغي للمجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يدعموا بلدان المنطقة في حل مشاكلها الخاصة وتعزيز الحكم الوطني وبناء القدرات وفقا لأوضاعها الفعلية واتباع مسار إنمائي يناسب ظروفها الوطنية. وتؤيد الصين بقوة جهود بلدان المنطقة فيما يتعلق بصون سيادتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي للبلدان المعنية في المنطقة أن تحل خلافاتها من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية وأن تحافظ على الوحدة والاستقرار.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز دور المنظمات الإقليمية، عملت جمهورية الكونغو بنشاط - بوصفها الرئيس الدوري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - على تعزيز التكامل الإقليمي وأنشأت آليات للأمن الجماعي مثل مجلس السلام والأمن وفريق الحكماء بغية التصدي للتحديات الأمنية غير التقليدية وأحرزت تقدما كبيرا.

وقد نفذت بلدان المنطقة بنشاط عمليات لمكافحة الإرهاب. وألقى بعض المقاتلين من بوكو حرام وجماعات أخرى أسلحتهم. وبفضل جهود السلطات البحرية الإقليمية، أخذت حوادث الأمن البحري في خليج غينيا في الانخفاض أيضا.

وفي نفس الوقت، لا تزال الجماعات المسلحة غير المشروعة والإرهاب والتطرف العنيف متكررة جدا، ولا تزال النزاعات العرقية

وللمضي قدما، ينبغي أن تظل المنطقة مالكة زمام أمرها، مع زيادة الجهود الجديرة أصلا بالثناء. ونؤيد تأييدا تاما التنسيق البحري الإقليمي الوثيق بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستواصل النرويج أيضا دعمها من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى إنشاء نظم قانونية لمحاكمة القراصنة.

وتظل الحالة الأمنية حول حوض بحيرة تشاد تتأثر بالقلق بسبب الجماعات المسلحة والإرهابيين والمتطرفين العنيفين. وقد أصبنا بصدمة من الهجمات الوحشية ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والهجمات على المدارس. كما يساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات على العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. ويتسبب استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد أهداف مدنية في إلحاق المزيد من الضرر بالسكان ويؤثر على وصول المساعدات الإنسانية. ويجب كفالة المساءلة.

وأود كذلك أن أسلط الضوء على مسألة أساسية قد لا تبدو المسألة الأكثر إلحاحا، ولكنها تزيد الحالة سوءا في صمت، ألا وهي مسألة المناخ والأمن. وكمثال على ذلك، نلاحظ في تقرير الأمين العام (S/2022/436) أن الاحتياجات الإنسانية في بوروندي ترتبط ارتباطا وثيقا بآثار تغير المناخ.

وإذ تنتهي فترة الممثل الخاص للأمين العام فال في منصبه، نود أن نشكره - ومن خلاله فريقه أيضا - على كل ما بذلوه من جهود. وترتبط بعض إنجازاتهم بالمرحلة الحاسمة حول الانتخابات. وتشمل المساهمة الرئيسية الأخرى العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعد إصلاحها كجزء من التعاون الإقليمي الحيوي. إننا نشكره ونتطلع إلى تعيين خلفه.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد بوبي والرئيس دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتهما. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة نلاتي.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2022/436)، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية. أولا، فيما يتعلق بصون الحالة العامة للسلام

على ظروفها الوطنية واحتياجاتها الإنمائية وتعزيز التصنيع والتنوع الاقتصادي ودعم الابتكار الرقمي ومباشرة الشباب للأعمال الحرة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن تعزيز قدرة تلك البلدان على تحقيق التنمية المستقلة.

أخيرا، نود أن نشيد بالسيد فال، الرئيس المنتهية ولايته لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. لقد اضطلع بدور مهم في قيادة عمل المكتب وتشجيع المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. ويحدوني الأمل في أن يواصل المكتب تقديم المساعدة المصممة خصيصا وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، مع مراعاة الظروف الحقيقية في المنطقة ورغبات البلدان المعنية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مساعدة الأمين العام بوبي والسيد دا بيدادي فيريسيمو والسيدة نلاتي على قبولهم دعوتنا وتقديم إحاطات لمجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لفرانسوا لونسيني فال على عمله. وبينما نتمنى له كل النجاح، نحث على الإسراع بتعيين خلف له. وتشيد ألبانيا أيضا بعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تقديم الدعم لبلدان المنطقة مما يمهّد الطريق لإجراء الانتخابات في الشهر المقبل وفي العام المقبل. ونأمل أن تكون العمليات الانتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع، مع مشاركة المرأة بشكل مجدٍ وفاعل. ويسرنا أن نسمع من مساعدة الأمين العامة بوبي، أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تحظى بالأولوية بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي وأن المكتب يعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيزها. ونشيد أيضا بتعاون المكتب مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونتوقع أن يستمر ذلك التعاون ويزداد قوة، كما شهدنا اليوم حتى في تيسير تقديم الإحاطات. سأركز الآن على بعض المسائل المتصلة ببلدان ومواضيع معينة.

أولا، يسرنا أن العلاقات بين بوروندي وجيرانها آخذة في التحسن ونرحب بالتقدم المحرز محليا في حماية الحقوق المدنية والسياسية.

والنزاعات بين المزارعين والرعاة مستمرة، مما يجعل الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرة للقلق. ولمعالجة هذه المشاكل، تحتاج بلدان المنطقة إلى تعزيز الثقة المتبادلة والعمل معا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من المساعدة المالية والتقنية إلى بلدان المنطقة في جهودها لمكافحة الإرهاب وأن يدعمها في صياغة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للحد من انتشار الإرهاب.

وينبغي تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة لتعزيز بناء القدرات ومساعدة السكان على التغلب على الفقر والتخلف وحل مشاكل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. وتعلق الصين أهمية على التحديات التي يفرضها تغير المناخ على بلدان المنطقة وتأمل أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها التمويلية المتصلة بالمناخ وأن تدعم بلدان المنطقة في تعزيز قدرتها على التكيف مع الصدمات المناخية.

ثالثا، فيما يتعلق ببذل جهود مشتركة للتصدي للتحديات، استجابت بلدان المنطقة بنشاط للتغيرات المعقدة في الحالة الدولية وعملت على مكافحة الجائحة واستعادة اقتصاداتها من خلال إظهار مرونة كافية وقدمت المؤسسات المالية الدولية دعما ماليا هاما. وبسبب تأثير النزاعات الجيوسياسية بين بعض الدول الكبرى، لا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات متعددة، مثل الأزمات المتصلة بالغذاء والطاقة والموارد الأخرى، والاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد. وتبرز الحالة الراهنة أهمية مسائل التنمية وإحاحها أكثر من أي وقت مضى. وينبغي للبلدان المعنية، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، أن تنفذ التزاماتها بتقديم المعونة وأن تحافظ على التمويل الإنساني الكافي وأن تكفل ألا تصرف الأزمات الأخرى انتباهها عن المنطقة وعن أهمية الاستثمار فيها.

ويجب أن نواصل دعم بلدان المنطقة في التصدي للجائحة وتوفير إمكانية حصول الجميع على لقاحات مأمونة وميسورة التكلفة وتهيئة الظروف المؤاتية للتعافي في مرحلة ما بعد الجائحة في المنطقة. وينبغي أن تساعد بلدان المنطقة على تحسين بيئتها الاستثمارية بناءً

بيد أننا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكب في حق المدنيين. وعلى وجه الخصوص، فإن مجموعة فاغنر، بينما تتخفى وراء ذريعة توفير الأمن، تستخدم النزاع لتحقيق مكاسبها الخاصة.

أود الآن أن أحول تركيزي إلى مواضيع محددة. إن للمسائل المتعلقة بالأمن المناخي تأثيرا عميقا وكبيرا على استقرار المنطقة. ولا يمكننا أن نتجاهل التوترات بين المجتمعات المحلية وتزايد أعداد المشردين ومن هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/436) وتوصياته، ونأمل في أن تُنفذ.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة، وهي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكل من جائحة مرض فيروس كورونا والحرب في أوكرانيا. لقد أبرزت تقارير الأمين العام الكيفية التي ما فتئت بها هاتان المشكلتان توججان الإحباط الشعبي في المنطقة. في الختام، نكرر بقوة إعراب الأمين العام عن القلق العميق إزاء احتمال أن يشكل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للحرب في أوكرانيا تحديا لجهود الإنعاش المبذولة حتى الآن. والواقع أن الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا كان لها تداعيات على القوة الشرائية لمجتمعات بأكملها، بالنظر إلى الزيادات في أسعار الخبز المسجلة في جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، التي كانت تستورد في السابق أكثر من ٦٠ في المائة من قمحها من الاتحاد الروسي أو أوكرانيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

وقد شجعت الخطوات المتخذة نحو توطيد الديمقراطية الشركاء الدوليين على رفع القيود المالية والمتعلقة بالميزانية. ومع ذلك، تلقينا تقارير مثيرة للقلق عن هجمات وتعذيب وحالات اختفاء لمعارضين سياسيين يُزعم أنها تُنسب إلى سلطات إنفاذ القانون، وهي تطورات مقلقة تقوض النتائج التي تحققت حتى الآن.

أما بالنسبة للكاميرون، فلا تزال التوترات في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية تعوق الحوار، حيث لا يزال العنف السياسي مستمرا ولا تزال الاشتباكات مستمرة بين القوات المسلحة الحكومية وغير الحكومية. وندين بشدة الهجمات على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن استهداف موظفي الأمم المتحدة والهيئات العاملة في المجال الإنساني، الأمر الذي لا يزال يعرقل إيصال المساعدات الإنسانية.

وإذ أنقل إلى تشاد، ترحب ألبانيا بالجهود المبذولة لتعزيز الحوار الوطني الضروري لإعادة بناء النظام الدستوري والسلام المستدام. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة البناءة في الجهود السابقة للحوار في الدوحة، التي ستمكن من استئناف الحوار الوطني وستمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق سلام شامل ينص على نزع سلاح الجماعات المسلحة التشادية الموجودة في البلدان المجاورة وتسريحها وإعادة إدماجها.

فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ففي حين شهد الحوار الجمهوري بعض التقدم، لا تزال الحالة الأمنية في البلد شديدة النقلب. ونشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام في حشد الدعم الإقليمي لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩، بما في ذلك من خلال تنفيذ خريطة طريق لواندا المشتركة.